للكتّاب والباحثين

السياسة التحريرية

آخر تحديث: 14 تشرين الأول 2026

تقوم السياسة التحريرية لمركز الرأي الراشد للدراسات على قاعدة مركزية تختصر فلسفته في إنتاج المحتوى: «من الخبر إلى الفهم، ومن المعلومة إلى التحليل، ومن المعرفة إلى الرشد».

أولاً: المقدمة

انطلاقاً من طبيعة مركز الرأي الراشد للدراسات بوصفه مؤسسة بحثية وفكرية تُعنى بإنتاج المعرفة والتحليل وتقديم الرؤى والتقديرات التي تسهم في فهم القضايا العامة وترشيد النقاش حولها، تأتي هذه السياسة التحريرية لتحدد الإطار الناظم للمحتوى الصادر عن المركز، وتوضح توجهاته ومعاييره وضوابط النشر فيه.

ولا تهدف السياسة التحريرية إلى تقييد الباحث أو الكاتب، وإنما إلى بناء هوية واضحة للمركز، والمحافظة على جودة منتجاته، وضمان التمييز بين البحث والتحليل والرأي والموقف المؤسسي.

وتسري هذه السياسة على الدراسات والأوراق والتقارير والتقديرات والمقالات والمواقف والمواد الإعلامية والمحتوى الرقمي الصادر عن المركز أو المنشور عبر منصاته الرسمية.

ثانياً: الهوية والتوجه التحريري

1. مركز بحثي لا مؤسسة إخبارية

لا ينافس المركز وسائل الإعلام ووكالات الأنباء في سرعة نقل الأحداث، ولا يمثل نشر الخبر بحد ذاته هدفاً تحريرياً للمركز.

وتتمثل القيمة التي يسعى المركز إلى تقديمها في الإجابة عن الأسئلة التي تأتي بعد الخبر:

لماذا حدث؟ ماذا يعني؟ ما تداعياته؟ إلى أين يمكن أن يقود؟ وما الخيارات المتاحة للتعامل معه؟

2. المعرفة قبل الموقف

الأصل في منتجات المركز هو فهم القضية قبل اتخاذ موقف منها، وجمع المعلومات وتحليلها قبل الوصول إلى الاستنتاجات.

ولا ينبغي أن يبدأ البحث من نتيجة مقررة سلفاً ثم يبحث عما يؤيدها، وإنما من سؤال أو مشكلة يجري فحصها بمنهجية تسمح بالوصول إلى نتائج قد تتفق أو تختلف مع التصورات الأولية.

3. الدولة إطار مرجعي للتحليل

ينطلق المركز في مقاربة الشأن العراقي من الاهتمام ببناء الدولة وتعزيز سيادة القانون وكفاءة المؤسسات وتحقيق العدالة والشراكة والتوازن المجتمعي وحماية المصالح العامة.

ولا يعني ذلك الدفاع عن أداء الحكومات أو المؤسسات، بل يجعل تقييم السياسات والممارسات العامة ونقدها جزءاً من وظيفة المركز عندما تستدعي الوقائع ذلك.

4. الاستقلال عن الاصطفافات

لا تتحول منصات المركز إلى مساحة للدعاية لصالح حزب أو شخصية أو جهة سياسية، كما لا تستخدم لتصفية الخصومات السياسية أو الشخصية.

ويقاس الموقف من السياسات والقرارات والأحداث على أساس مضمونها وآثارها، وليس على أساس هوية الجهة التي صدرت عنها.

5. الانحياز للقضايا لا للأشخاص

يمكن للمركز أن يتبنى موقفاً واضحاً تجاه قضية عامة أو سياسة محددة عندما تتوافر المبررات المعرفية والمهنية لذلك، على أن يقوم هذا الموقف على الحجة والمعلومة وتحليل النتائج، لا على تأييد الأشخاص أو معاداتهم.

ثالثاً: أولويات المحتوى والنشر

1. العراق في صدارة الاهتمام

تحظى القضايا العراقية بالأولوية في السياسة التحريرية للمركز، ولا سيما القضايا المرتبطة بالدولة والمجتمع والسياسة والاقتصاد والأمن والإدارة المحلية والتحولات الاجتماعية ومستقبل المؤسسات وصناعة القرار.

2. البيئة الإقليمية والدولية بقدر التأثير

يتناول المركز القضايا الإقليمية والدولية عندما تكون لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالعراق أو المنطقة، أو عندما تمثل تحولاً استراتيجياً يستحق الدراسة والمتابعة.

3. القيمة المضافة شرط للنشر

لا يكفي أن يكون الموضوع مهماً أو متداولاً حتى ينشر المركز عنه.

ويجب أن تضيف المادة واحداً أو أكثر مما يأتي:

- معلومة أو زاوية لم تحظَ بالاهتمام الكافي.

- تفسيراً أعمق للحدث.
- ربطاً بين مجموعة من المتغيرات.
- قراءة للآثار والتداعيات.
- سيناريوهات مستقبلية.
- بدائل أو خيارات للسياسات.
- توصيات قابلة للنقاش أو التطبيق.

4. لا نشر لمجرد مواكبة الرائج أو الترند

لا يتناول المركز قضية لمجرد انتشارها على وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي.

ويكون معيار الاختيار هو الأهمية والتأثير والقيمة المعرفية التي يستطيع المركز إضافتها.

5. الاهتمام بما هو قادم

لا تقتصر وظيفة المركز على تفسير ما حدث، وإنما يسعى إلى رصد الاتجاهات والتحولات المبكرة واستشراف القضايا التي يمكن أن تصبح مؤثرة في المستقبل.

رابعاً: منهج المعالجة التحريرية

1. التحليل قبل التعليق

ينبغي أن تتجاوز المادة وصف الحدث إلى فهم سياقه وأسبابه والفاعلين فيه ومصالحهم والنتائج المحتملة المترتبة عليه.

2. الفصل بين الحقيقة والتقدير

تلتزم المواد الصادرة عن المركز بالتمييز بين:

- **الحقيقة:** معلومة يمكن التحقق منها.
- **الادعاء:** معلومة أو رواية تنسب إلى مصدر أو جهة ولم تثبت بصورة مستقلة.
- **التحليل:** تفسير يستند إلى مجموعة من الوقائع والمؤشرات.
- **التقدير:** قراءة لما يحتمل حدوثه بناءً على المعطيات المتاحة.

- **السيناريو:** مسار محتمل وليس تنبؤاً مؤكداً بالمستقبل.

ولا يجوز تقديم التحليل أو التقدير باعتباره حقيقة ثابتة.

3. لا حياد مصطنع

التوازن لا يعني المساواة بين معلومة موثقة وادعاء غير مثبت، ولا منح الآراء المختلفة الوزن نفسه عندما تختلف قوة الأدلة التي تستند إليها.

وتعرض الآراء المتعارضة بقدر صلتها بالقضية وقوة حججها ومصادرها.

4. نقد السياسات لا شخصنة الخلاف

تركز المواد على الأفكار والسياسات والقرارات والنتائج، وتتجنب تحويل النقد إلى خصومة شخصية أو استخدام أوصاف تمس الأشخاص ولا ترتبط مباشرة بموضوع المادة.

5. السياق جزء من الحقيقة

لا تعرض الأرقام أو التصريحات أو الأحداث بصورة مجتزأة يمكن أن تغير معناها.

وعندما يكون فهم المعلومة متوقفاً على سياقها التاريخي أو السياسي أو القانوني، ينبغي تقديم القدر الضروري من ذلك السياق.

6. التعامل مع عدم اليقين

عندما تكون المعلومات غير كاملة أو متضاربة، يجب إظهار ذلك للقارئ بوضوح بدلاً من سد الفراغات بالافتراض.

وتستخدم عند الحاجة عبارات مثل:

«بحسب المعلومات المتاحة»، و«لا يمكن التحقق بصورة مستقلة»، و«تشير المؤشرات الحالية»، و«أحد السيناريوهات المحتملة».

خامساً: الموقف والرأي والاستقلالية

1. التمييز بين منتجات المركز

تختلف المعايير التحريرية باختلاف طبيعة المادة، ولذلك يجب التمييز بوضوح بين:

- **الدراسات والتحليلات:** بحث منظم في قضية أو ظاهرة، يفحص عناصرها وأسبابها والعلاقات بينها، ويستند إلى منهج ومصادر ملائمة للوصول إلى تفسير أو نتائج موثقة. محوره الأساسي فهم القضية وتحليلها.
- **ورقة السياسات:** تحليل لمشكلة عامة من زاوية القرار والمعالجة، يحدد البدائل الممكنة، ويقارن بينها وفق آثارها وجدواها، ثم يرجح خياراً ويصوغ له توصيات قابلة للتطبيق. محورها الأساسي ما القرار أو الإجراء الأنسب؟
- **التقدير الاستراتيجي:** تقدير لمسارات قضية ذات أثر استراتيجي على المدى المتوسط أو البعيد، يحلل اتجاهاتها وعواملها العميقة وتفاعل القوى المؤثرة فيها، ويبني سيناريوهات لتقدير مآلاتها وانعكاساتها. محوره الأساسي إلى أين تتجه القضية، وما أثر مساراتها؟
- **تقدير الموقف:** تحليل لحدث أو تطور راهن، يفسره في سياقه، ويقيّم مواقف أطرافه ومصالحهم وقدراتهم، ثم يقدّر نتائجه والتطورات الأقرب احتمالاً. محوره الأساسي ماذا يعني هذا التطور، وما الذي قد يترتب عليه قريباً؟
- **مقال الرأي:** معالجة حجاجية لقضية محددة، يطرح فيها الكاتب أطروحة أو موقفاً واضحاً، ويسنده بالوقائع والأمثلة والاستدلال، بلغة تناسب القارئ العام. محوره الأساسي ما رأي الكاتب، وما حجته؟
- **الموقف:** تعبير رسمي عن موقف مؤسسي للمركز تجاه قضية محددة.

2. رأي الكاتب ليس بالضرورة موقف المركز

لا تعد المقالات والآراء المنشورة باسم الباحثين أو الكتاب تعبيراً تلقائياً عن الموقف الرسمي للمركز.

وعند الحاجة يوضح ذلك بصورة صريحة في المادة المنشورة.

3. الموقف الرسمي له مسار مختلف

المواقف والبيانات التي تصدر باسم المركز تخضع لاعتماد مؤسسي، ولا يحق للباحث أو المحرر منفرداً نسبة موقف سياسي أو فكري إلى المركز.

4. المنتج البحثي ليس بياناً سياسياً

لا يجوز إخضاع نتائج الدراسات والبحوث لموقف سياسي سابق للمركز.

فإذا انتهت الدراسة، وفق منهجها ومصادرها، إلى نتائج لا تنسجم مع تصورات سابقة، تكون الأولوية للنزاهة البحثية.

5. تعدد الآراء قيمة معرفية

يتيح المركز مساحة للاجتهاد والاختلاف بين الباحثين والكتاب، ما دام الاختلاف ملتزماً بمعايير البحث والحجة والاحترام ولا يتعارض مع الضوابط المهنية والقانونية للنشر.

سادساً: المصادر والتحقق

1. الأصل هو المصدر القابل للتحقق

تعطى الأولوية للوثائق الأصلية والبيانات الرسمية والإحصاءات والدراسات المحكّمة والمصادر البحثية والمؤسسات المعروفة والمصادر المباشرة متى كانت متاحة.

2. المصادر المجهولة استثناء

لا تستخدم المصادر المجهولة باعتبارها بديلاً سهلاً عن المصادر المعلنة.

وعندما تقتضي الضرورة المهنية استخدامها، ينبغي تقدير موثوقيتها ومحاولة التحقق من المعلومات عبر مصادر أو قرائن مستقلة.

3. الادعاءات تنسب إلى أصحابها

عندما تتضمن المادة اتهاماً أو ادعاءً محل نزاع، يجب نسبته بوضوح إلى الجهة التي طرحته، وعدم تقديمه بوصفه حقيقة ثبتت للمركز.

4. تعدد المصادر

في القضايا الحساسة والخلافية، يفضل عدم بناء الاستنتاجات الجوهرية على مصدر منفرد كلما أمكن الحصول على مصادر إضافية مستقلة.

5. الأرقام تحتاج إلى سياق

لا يكفي نشر الرقم؛ ينبغي، متى كان ذلك ضرورياً لفهمه، بيان مصدره وتاريخه والفترة التي يغطيها وما الذي يقيسه، وتجنب المقارنات المضللة بين أرقام لا تقيس الظاهرة نفسها.

سابعاً: اللغة والعناوين

1. لغة المركز

يعتمد المركز لغة واضحة ورصينة ومباشرة، تجمع بين العمق وسهولة الفهم، وتتجنب التعقيد الأكاديمي غير الضروري كما تتجنب التسطيح الإعلامي.

2. الهدوء لا يعني ضعف الموقف

حتى في القضايا الساخنة، يتجنب المركز الشتائم والتخوين والتشهير والتحريض والمبالغة.

وفي المقابل، لا تستخدم اللغة الهادئة ذريعة لتجنب تسمية المشكلة أو تقديم النقد الواضح عندما تدعمه الوقائع.

3. العنوان لا يتجاوز المادة

يجب أن يكون العنوان معبراً بدقة عن مضمون المادة، وألا يكون أكثر جزماً أو حدة مما تثبته المعلومات الواردة فيها.

ولا تستخدم العناوين المضللة أو المثيرة لجذب المشاهدات على حساب الدقة.

4. تجنب الأحكام المطلقة

تتجنب المواد عبارات مثل «بلا شك» و«حتماً» و«الجميع» و«لا أحد» و«النهاية الحتمية» عندما لا تسمح الأدلة بمثل هذا الجزم.

5. المصطلحات ليست محايدة دائماً

تُراجع المصطلحات ذات الدلالات السياسية أو الأيديولوجية أو الطائفية أو القانونية، ويُختار المصطلح الذي يصف الظاهرة بأكبر قدر ممكن من الدقة. وينطبق ذلك على مصطلحات قد تنقل موقفاً أو تتضمن حكماً، مثل «المقاومة» و«الفصائل المسلحة»، أو «الاحتلال» و«القوات الأجنبية». ويوضح المركز المقصود بالمصطلح أو ينسبه إلى الجهة التي تستخدمه عندما يقتضي السياق ذلك.

ثامناً: القضايا الحساسة والمسؤولية في النشر

يمارس المركز قدراً أعلى من التدقيق عند التعامل مع القضايا الأمنية والطائفية والمجتمعية والمعلومات التي يمكن أن تمس سلامة الأشخاص أو سمعتهم أو السلم المجتمعي.

ولا يعني ذلك حجب القضايا الحساسة، وإنما الموازنة بين حق الجمهور في المعرفة وبين الضرر غير الضروري الذي قد ينتج عن طريقة النشر.

كما يمتنع المركز عن نشر المعلومات الشخصية أو الأمنية أو السرية التي لا تمثل قيمة معرفية تبرر نشرها أو التي يمكن أن يعرض نشرها أشخاصاً لمخاطر غير مبررة.

تاسعاً: التصحيح وحق الرد

1. الاعتراف بالخطأ

المصداقية لا تعني عدم وقوع الخطأ، وإنما التعامل معه بمسؤولية عند اكتشافه.

2. التصحيح الواضح

إذا كان الخطأ جوهرياً ومؤثراً في فهم المادة، يتم تصحيحه بصورة واضحة، وعند الحاجة يشار إلى أن المادة خضعت للتعديل.

ولا تعتمد سياسة حذف الأخطاء بصمت عندما يكون الخطأ قد انتشر أو أثر في مضمون المادة.

3. حق الرد

يتيح المركز، وفق تقديره التحريري، حق الرد للأشخاص أو المؤسسات التي تتناولها مواده باتهامات أو معلومات جوهرية محل نزاع، على أن يكون الرد مرتبطاً بالموضوع وملتزماً بالضوابط المهنية.

عاشراً: استخدام الذكاء الاصطناعي

ينظر المركز إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي بوصفها أدوات مساعدة في البحث والتحليل والتحرير، وليس بديلاً عن الباحث أو المحرر.

ويجوز استخدامها في جمع الأفكار، وتنظيم المعلومات، والتحرير اللغوي، والمقارنة، واستكشاف المصادر والبيانات وغيرها من الاستخدامات المهنية.

لكن لا يجوز اعتماد معلومة أو رقم أو اقتباس أو مصدر مولد بواسطة الذكاء الاصطناعي دون التحقق منه.

وتبقى المسؤولية العلمية والتحريرية والقانونية عن المادة على الباحث والمحرر والمركز، ولا تنتقل إلى الأداة المستخدمة.

الحادي عشر: الحوكمة التحريرية

1. مسؤولية الباحث أو الكاتب

يتحمل الباحث المسؤولية الأولى عن صحة المعلومات، ودقة الاقتباسات، وسلامة الاستنتاجات، والإفصاح عن المصادر، والالتزام بالمعايير العلمية.

2. مسؤولية المحرر

يتولى المحرر مراجعة البناء والمنطق واللغة والمصادر والعنوان ومدى التزام المادة بالسياسة التحريرية.

ولا تقتصر وظيفته على التصحيح اللغوي.

3. المراجعة المتخصصة

تخضع الدراسات والمواد المتخصصة، بحسب أهميتها وطبيعتها، لمراجعة علمية أو متخصصة قبل النشر.

4. المواد الحساسة

يجوز رفع المواد التي تنطوي على حساسية سياسية أو أمنية أو قانونية أو مجتمعية إلى مستوى أعلى من المراجعة قبل اتخاذ قرار النشر.

5. تضارب المصالح

على الباحث أو الكاتب الإفصاح داخلياً عن أي علاقة مهنية أو مالية أو تنظيمية يمكن أن تؤثر بصورة جوهرية في تناوله للموضوع.

الثاني عشر: دليل قرار النشر

قبل اعتماد أي مادة، ينبغي أن يستطيع المحرر الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. لماذا ينشر مركز الرأي الراشد هذه المادة؟
2. هل تقع القضية ضمن نطاق اهتمام المركز؟
3. ما القيمة التي تضيفها المادة إلى ما هو منشور؟
4. هل المعلومات الجوهرية موثقة؟
5. هل ميزت المادة بين الحقيقة والادعاء والتحليل والتقدير؟
6. هل عرضت السياق الضروري لفهم القضية؟
7. هل توجد وجهة نظر مهمة أغفلتها المادة دون مبرر؟
8. هل العنوان يعكس مضمون المادة بدقة؟
9. هل اللغة مهنية وخالية من الشخصنة والتحريض والمبالغة؟
10. هل توجد مخاطر قانونية أو أمنية أو مجتمعية تستوجب مراجعة إضافية؟
11. هل يستطيع الباحث الدفاع عن استنتاجاته بالمعلومات والحجج الموجودة في المادة؟

12. والأهم: لو حُذف اسم الكاتب من المادة، فهل تبقى جديرة بالنشر باسم مؤسسة بحثية محترفة؟

إذا كانت الإجابة عن أحد الأسئلة الجوهرية بالنفي، تعاد المادة للمراجعة قبل النشر.

خاتمة

تمثل السياسة التحريرية لمركز الرأي الراشد للدراسات إطاراً لتنظيم العلاقة بين حرية التفكير ومسؤولية النشر، وبين استقلال الباحث وهوية المؤسسة، وبين سرعة الحدث ورصانة التحليل.

ويهدف المركز من خلالها إلى بناء محتوى لا يقاس بكثرة ما ينشره، وإنما بقيمة ما يضيفه إلى فهم القضايا العامة، وقدرته على الانتقال بالقارئ من الخبر إلى الفهم، ومن المعلومة إلى التحليل، ومن المعرفة إلى الرشد.

وتخضع هذه السياسة للمراجعة الدورية بما يواكب تطور عمل المركز ومنتجاته البحثية والإعلامية والتحولات في البيئة المعرفية والرقمية.

انتهى

مِنَ المَعْرِفَةِ ... إِلى الرُّشْدِ

تابعوا إصدارات المركز عبر منصات التواصل

www.alraialrashid.org

اضغط